

أثر تحرير سعر الصرف على اقتصاديات صناعة السياحة والفنادق في مصر

محمد سليمان محمد شديد

كلية السياحة والفنادق - جامعة الفيوم

الملخص

شهدت مصر خلال الآونة الأخيرة العديد من التطورات الاقتصادية على كافة القطاعات والمستويات، وذلك بعد قرار البنك المركزي بتحرير سعر صرف الجنيه المصري عام 2016، وتركه لحركة العرض والطلب، وإعطاء مرونة للبنوك العاملة في السوق لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي. ووفقاً لآراء العديد من الخبراء الاقتصاديين، ستكون هناك العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية لتحرير سعر صرف الجنيه على كافة القطاعات الخدمية في مصر ومن أهمها قطاعي السياحة والفنادق. ومن ثم يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تحرير سعر الصرف على الأداء الاقتصادي لقطاعي السياحة والفنادق في مصر. وفي سبيل تحقيق ذلك، تم الاعتماد على المنهج الكمي لمناقشة نتائج الدراسة التي تم جمعها من خلال توزيع استمارة استبيان على عينة من مديري الشركات السياحية فئة "أ" بالقاهرة، وكذلك مديري الفنادق السياحية فئة "الخمس نجوم" بالقاهرة، وتحليلها لمناقشة النتائج واختبار صحة فروض الدراسة. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود عدة تأثيرات لتحرير سعر صرف الجنيه المصري على الأداء الاقتصادي لكل من شركات السياحة فئة "أ" والفنادق السياحية فئة "الخمس نجوم" بالقاهرة، وذلك من خلال قياس التأثير على عدة مؤشرات اقتصادية مثل حجم المبيعات، وحجم التكاليف، والعمالة، والاستثمار السياحي والفندقي في مصر. وتعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالنسبة للمؤسسات السياحية والفندقية في مصر باختلاف طبيعة عملها وأنشطتها، لكي تستفيد بشكل فعال من تحرير سعر الصرف، إلى جانب إيجاد بدائل وحلول للتغلب على الآثار الاقتصادية السلبية التي تواجهها في سوق العمل المصري نتيجة هذا القرار.

الكلمات الدالة: تحرير سعر الصرف؛ الآثار الاقتصادية؛ شركات السياحة، الفنادق، مصر

مقدمة

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في الاقتصاد المالي للعديد من دول العالم، وهذه الأهمية مصدرها هو تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو أو تلك التي يشهد اقتصادها بعض العثرات، والتي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة

(الباجوري، 2016؛ برنه، 2016). وفي هذا السياق، تشهد مصر خلال الفترة الماضية العديد من التطورات الاقتصادية على كافة المستويات، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ قرار من قبل البنك المركزي المصري بتحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر عام 2016، وتركه لحركة العرض والطلب، وإعطاء مرونة للبنوك العاملة في السوق لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي بهدف استعادة تداوله داخل القنوات الشرعية، وإنهاء السوق الموازية للنقد الأجنبي (البنك المركزي المصري، 2016). وبمجرد اتخاذ هذا القرار أصبحت هناك عدة تساؤلات تطرح نفسها وهي: هل يعتبر تحرير سعر الصرف الحل الأمثل للاقتصاد المصري؟ وأيهما أكثر ملاءمة له، التعويم أم التثبيت؟ وما هو تأثيره على قطاع السياحة والفنادق على وجه التحديد؟ واستناداً على نتائج وآثار قرارات سابقة بتحرير سعر الصرف على جميع المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، يمكن القول بأن هذا القرار سيحدث تغييرات كبيرة وهيكلية في الساحة الاقتصادية لمصر عموماً (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003؛ BBC، 2017). ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أنه بالرغم من وجود العديد من النتائج الإيجابية لتحرير سعر صرف الجنيه المصري على جميع القطاعات الاقتصادية في مصر ومنها قطاع السياحة والفنادق، إلا أنه يحمل في طياته العديد من الآثار السلبية التي لا يمكن تجاهلها أيضاً (عرفة، 2017).

ومن ثم يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر تحرير سعر الصرف على اقتصاديات قطاع السياحة المصري متمثلاً في شركات السياحة فئة "أ"، وكذلك قطاع الفنادق متمثلاً في الفنادق السياحية فئة الخمس نجوم بمدينة القاهرة. حيث تعتبر صناعة السياحة والفنادق من أهم القطاعات التي من المتوقع أن تتأثر بشكل كبير بتحرير سعر الصرف على المدى الطويل، نظراً لارتباطها مباشرةً بالنقد الأجنبي، كما أنها صناعة متداخلة وتعتمد بشكل كبير على العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى.

مفهوم تحرير سعر الصرف

بادئ ذي بدء يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد الوطني التي من الممكن أن يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي (خلف، 2001؛ العباس، 2003؛ الساعدي وعبد، 2011؛ هباش، 2014). ويقصد بنظام الصرف مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي. وقد عرف نظام الصرف نمطين أساسيين وهما (عمار، 2013):

أ- أنظمة الصرف الثابتة: وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار مثل الدولار أو اليورو، وإما إلى سلة من العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة. ومن أهم الأسباب التي تدفع الدولة لاعتماد سعر صرف ثابت هي تخفيض المخاطرة أو عدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الإنتاج والاستثمار والتجارة الدولية.

ب- أنظمة الصرف المرنة أو التعويم: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام من خلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي وفقاً لبعض المؤشرات الاقتصادية. وبناءً عليه، يمكن تعريف تحرير أو "تعويم" سعر الصرف بأنه أسلوب في إدارة السياسة النقدية، ويعنى أن يُترك سعر صرف عملة ما ومعادلتها مع عملات أخرى يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق النقدية. وتختلف سياسات الحكومات حيال تعويم عملاتها تبعاً لمستوى تحرر اقتصادها الوطني وكفاية أدائه ومرونة جهازها الإنتاجي. ومن ثم جعل سعر صرف هذه العملة محرراً بشكل كامل، وإنما يتم إفرازه تلقائياً في سوق العملات من خلال آلية العرض والطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وتضم سياسة التعويم نوعين رئيسيين وهما (حسني، 2016-أ):

(1) التعويم الحر: ويعني أن يترك البنك المركزي سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن بحسب قوى السوق والعرض والطلب، ويقتصر تدخل البنوك المركزية في هذه الحالة على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير. ويتم الاعتماد على هذا النوع من التعويم في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، ولا يكون مجدياً للدول التي يعاني اقتصادها من الأزمات ولم تتحول بعد إلى دول منتجة ترتفع صادراتها عن وارداتها.

(2) التعويم المدار: ويقصد به ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع تدخل البنك المركزي كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب، ومستويات أسعار الصرف الفورية والأجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية.

وتوجد عدة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف تتمثل في التعريفات الجمركية والضرائب والحصص أو القيود المفروضة على كمية السلع التي يمكن إستيرادها؛ وتفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية، فالزيادة في الطلب على الواردات يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية؛ والإنتاجية، فإذا أصبحت الدولة أكثر إنتاجية، فإن المنظمات في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية مقارنةً بأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة

الطلب على السلع المحلية، وميل سعر العملة المحلية إلى الإرتفاع (حميدات، 1996؛ قدي، 2004؛ يونس وآخرون، 2004).

نبذة تاريخية عن تحرير سعر الصرف في مصر وبعض الدول

بدأ أول تعويم للجنيه في مصر عام 1977، عندما سمحت الدولة بعودة البطاقات الاستيرادية للقطاع الخاص، وبدء حقبة الاقتراض من الغرب، التي تحولت بعد ذلك إلى ما يسمى بديون نادي باريس. لكن مع عدم قدرة الدولة على تحرير الموازنة العامة عام 1977، وعدم استمرار تدفق استثمارات دول الخليج، والضعف الاقتصادي العام، حدثت أزمة ارتفاع الدولار مرة أخرى، مما أدى إلى إفلاس العديد من الشركات، حيث كان القطاع الخاص المصري يقترض من البنوك بالدولار ويعمل بالجنيه. وفي عام 1981، تم تعويم الجنيه، وواصل الدولار الأمريكي ارتفاعه في العام ذاته، وتم تعويم الجنيه مرة ثالثة عام 2003 ليصل سعره مقابل الدولار إلى 5.5 جنيه (حسني، 2016-ب)، ثم تم تعويم الجنيه المصري للمرة الرابعة في مطلع نوفمبر 2016 وذلك لعدة أهداف من أهمها؛ خفض عجز الموازنة والدين العام، واستكمال إصلاح منظومة الدعم، وتنفيذ أحد أهم اشتراطات صندوق النقد الدولي، وخفض الواردات ووقف الاستيراد العشوائي، وزيادة الصادرات وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحقيق التوازن المطلوب بين الإجراءات الترشيدية والاحتواء الكامل لآثارها على محدودي الدخل، وتمكين البنك المركزي المصري من الالتزام بتوفير الدولار لسد الفجوات الاستيرادية في السلع الأساسية والاستراتيجية، والقضاء على المضاربة على الدولار في السوق السوداء، واستهداف معدلات التضخم التي لامست مستويات صعبة، وتحريك البورصة المصرية التي شهدت خروج جزء كبير من السيولة للمضاربة على الدولار، مما انعكس بشكل سلبي على أحجام وقيم التداول وهروب المستثمرين العرب والأجانب من السوق المصرية (حسين ومبارك، 2018).

ويجب الإشارة إلى أن مصر ليست الدولة الأولى التي تقدم على هذه الخطوة، بل سبقها إلى ذلك دول أخرى، كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول 1: التجارب الدولية السابقة في عملية تحرير سعر الصرف ونتائجها.

الدولة	السنة	النتائج
البرازيل	1999	في عام 1993 ارتفع معدل التضخم في البرازيل إلى ما يزيد على 2000%، ثم تراكمت الاختلالات الداخلية والخارجية بنهاية عام 1998، وقررت الدولة حينها تحرير سعر صرف الريال البرازيلي. وبالرغم من التحفظات الأولية من جانب البعض، إلا أن النظام المرن لسعر الصرف مع استهداف معدل التضخم قد أثبتت صحاحيته، وتم السيطرة على معدل التضخم، وتحقيق تحسن ملحوظ في وضع الحساب الجاري، واتجاه معدلات الفائدة

الدولة	السنة	النتائج
		الحقيقية إلى الانخفاض، إضافةً إلى عودة إجمالي الناتج المحلي في البلاد إلى النمو.
الصين	2015	نتيجة تحرير سعر الصرف، استفادت الصين بنسبة كبيرة من نظام الصرف المرن لعملتها الوطنية (اليوان)، بفضل الصادرات المرتفعة وتدني أسعار منتجاتها، ما عزز الإقبال عليها خارجياً ومحلياً، وجذبت الاستثمارات الأجنبية إليها.
الأرجنتين	2015	نجحت خطة تحرير سعر الصرف في الأرجنتين، حيث كان من المتوقع انخفاض سعر البيزو الأرجنتيني من أقل مستوى رسمي له وهو 9.83 بيزو لكل دولار لكنه وصل يصل إلي ما يقرب من سعره في السوق الذي يتراوح بين 13.5 و 15 بيزو لكل دولار.
المغرب	2015	في سبتمبر 2015، أعطى الضوء الأخضر للانتقال إلى تحرير سعر صرف الدرهم المغربي، وأكد المصرف المركزي بالرباط، أن تطبيق نظام الصرف المرن سيتطلب مرحلة انتقالية، دون تحديد موعد الشروع في هذه الخطوة. وأوضح خبراء اقتصاديون دوليون، أن هذا القرار ضروري، وسوف يضيف إلى سعر العملة الرسمية بعض الشفافية، حيث تظهر قيمتها بكل وضوح، بدون القيمة التي حددها البنك المركزي الخاص بالدولة.
السودان	2015	بدأ تحرير سوق الصرف في السودان من خلال اتخاذ عدة قرارات، بدأت بالتوقف عن توفير الدولار المدعوم لاستيراد الأدوية، كما أعاد العمل بسياسة الحافز لاجتذاب النقد الأجنبي من السودانيين المغتربين. كما قرر التوقف عن توفير الدولار لشركات استيراد الأدوية بسعر 7.5 جنيه، مما يعني أن هذه الشركات ستلجأ إلى السوق الموازية للحصول على الدولار.
ماليزيا	2015	قررت ماليزيا التخلي عن سياسة ربط عملتها الريغيت بالدولار الأميركي واستعاضت عنها بسياسة تحرير محكوم للعملة. وكان سعر الريغيت مثبتاً عند مستوى 3.8 للدولار منذ سبتمبر عام 1998 عندما تقرر ذلك لمساعدة ماليزيا على التعامل مع الأزمة المالية الآسيوية.
نيجيريا	2016	قررت نيجيريا بدء تخفيض عملتها المحلية عندما خفف صناع السياسة الضغوط السوقية وأنهوا ارتباط عملة نيجيريا "النايرا" بالدولار خلال 16 شهراً مما جعل سعر العملة في السوق السوداء يقل بحوالي 50% عن السعر الرسمي حتى تم رفع القيود وهبطت العملة بحوالي 30% في ذلك الوقت، ولم تنخفض منذ ذلك الحين إلا بحوالي 10% فقط حتى الآن. وإذا كانت نيجيريا قد حققت بعض النجاح من فك ارتباط عملتها الدولار إلا أن المستثمرين الأجانب استجابوا ببطء، وما زالت العملة النيجيرية تباع في السوق السوداء بسعر يقل بحوالي 20% عن السعر الرسمي.

المصدر: (صفوت، 2016، حسني، 2016-ب)

آثار تحرير سعر الصرف على صناعة السياحة والفنادق في مصر

تختلف وجهات نظر الخبراء الاقتصاديين حول نتائج قرار تحرير سعر الصرف على القطاعات الاقتصادية في مصر ومنها قطاعي السياحة والفنادق. حيث يري البعض أن تحرير سعر الصرف ليس ملائماً في بعض الأحيان لعدة أسباب وهي: مشكلة الركود وتباطؤ الاقتصاد لخلق فرص عمل؛ وعدم وجود تقارب بين العرض والطلب على العملات؛ وقد لا ينتج عن قرار تحرير سعر الصرف مزيداً من النقد الأجنبي نظراً لرغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأرصدة الدولارية والمكاسب الرأسمالية لتغيير سعر الصرف أكبر من أسعار الفائدة (كردي، 2018). ويرى البعض الآخر أن تحرير سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه، وهذا بالطبع يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، مما يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات وكذلك في الموازنة العامة (الحسن، 2015)، وهذا قد يدفع إلى فرض ضرائب جديدة، ويزيد من الأعباء على الاستثمارات بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة (Aghion, Bacchetta, Ranciere, & Rogoff, 2009; Ozturk, 2006)؛ الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والخدمات (Benhima, 2012)، إلى جانب ضعف قدرة الشركات الوطنية على المنافسة الخارجية، كما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بسبب توقف بعض الشركات عن الإنتاج؛ وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة وتحويلات العاملين بالخارج؛ وارتفاع معدلات التضخم بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003؛ عرفة، 2017). في حين يرى البعض الآخر أن هناك عدة مزايا لانخفاض قيمة الجنيه ومنها: انخفاض أسعار المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الصادرات، وتشجيع ترشيد الاستهلاك، والاعتماد على المنتجات المحلية نتيجة رخص أسعارها مقارنةً بالسلع المستوردة، وتقليل الواردات من المواد الخام، وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر (عرفة، 2017؛ كردي، 2018). ولن يختلف الموقف فيما يخص تأثير تحرير سعر الصرف على قطاعي السياحة والفنادق في مصر، حيث تباينت ردود أفعال الخبراء الاقتصاديين والمنوطيين بالعمل السياحي والفندقي حول تحرير سعر الصرف وما يترتب عليه من ارتفاع السعر الرسمي للدولار مقابل الجنيه ما بين المعارض والمؤيد لهذا القرار. فهناك من يرى أن تحرير سعر الصرف يؤدي إلى خفض قيمة الجنيه، وهذا من شأنه رفع القوة الشرائية للسائحين، إلى جانب زيادة الطلب على المقصد السياحي المصري وزيادة نسبة إشغال الفنادق، وذلك لانخفاض سعر البرنامج السياحي المباع للأجانب. وهذا يتفق مع النتائج التي توصل إليها الشربيني (2008) أن سياسة الصرف التي اتبعتها مصر عام 2003 خفضت كثيراً من أثر ارتفاع الأسعار الداخلية لمصر، وبالتالي

إنخفاض تكلفة معيشة السائح الأجنبي الذى ينفق بالدولار مقابل الخدمات، ومن ثم ساهمت في تنشيط الطلب السياحي الوافد إلى مصر. كما أن إصلاح سعر صرف الدولار يصب في صالح قطاعي السياحة والفنادق بالكامل، ويزيد من قدرة تنافسية المنتج السياحي المصري. بينما يرى آخرون أن ارتفاع قيمة الدولار بالسوق الرسمي لن يؤثر على القطاعين بشكل ملحوظ لأن ما تدره الأنشطة السياحية والخدمات الفندقية يكون بالدولار مما سيرفع قيمة الإيرادات، لكنه في المقابل سيزيد من تكلفة المنتجات والمواد الخام (زيدان، 2016).

وفي السياق ذاته، أكد بعض المسؤولين المنوطين بالعمل السياحي والفندقي في مصر أن قرار تحرير سعر الصرف عام 2016 سوف يساهم في زيادة حركة السياحة الدولية إلى مصر، ويسهل التعاملات والتعاقدات الخاصة بالرحلات السياحية. كما أنه يساعد على جذب الاستثمارات السياحية إلى مصر بصورة كبيرة ويساهم في سرعة التعاملات بين الشركات السياحية المصرية ومنظمي الرحلات السياحية في الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر، وبالتالي ارتفاع نسب حجوزات الفنادق وزيادة حصص بيع الخدمات الفندقية. كما أنه سيعيد الثقة في مناخ الاستثمار في مصر بصفة عامة والاستثمار السياحي والفندقي بصفة خاصة، حيث سيؤدي إلى تدفق الاستثمارات السياحية إلى المناطق السياحية وتفعيل الاستثمار في مجال الإنشاءات الفندقية مرة أخرى بعد توقفها بشكل كبير خلال السنوات الماضية، كما سيساهم أيضاً في زيادة إقبال السائحين على شراء المنتجات المصرية خلال زيارتهم لمصر وانتعاش سياحة التسوق في مصر (جمال، 2016). ويؤكد البعض أن قرار تحرير سعر الصرف جاء في وقت مناسب نظراً لحدوث خلافات حول أسعار البرامج السياحية والخدمات الفندقية، وسيؤدي لحالة من الاستقرار نتيجة تغير الوضع الآن، لأن سعر الصرف الرسمي أصبح نفس السعر في السوق وهذا سيغلق الباب أمام أية محاولات لتخفيض الأسعار (سالم، 2016).

من جهة أخرى، يرى البعض أن خفض الجنيه سيؤدي إلى زيادة قيمة تذاكر الطيران، والمشكلة الحقيقية بالنسبة لشركات الطيران المصرية التي أبرمت عدة تعاقدات مسبقاً، وتلك الشركات تسدد مصاريف وقودها ورسوم المطارات بالدولار، بالرغم إنها تعتمد على العملة المحلية في تحصيل قيمة التذكرة. كما أن شركات الطيران المصرية ما زالت تشتري قيمة الوقود بالدولار، وهو ما يعد عبئاً مالياً كبيراً عليها. كما أن قرار خفض قيمة الجنيه يؤثر على مرتبات الطيارين المدفوعة بالدولار، فضلاً عن نمو قيمة ساعة الطيران التي تتراوح بين خمسة آلاف وثمانية آلاف دولار للساعة الواحدة. كما أن ارتفاع أسعار الدولار سيؤثر على الأسعار بنفس نسبة الارتفاع، لأن النقل السياحي يقدم خدماته بالدولار وما يعادله، كما أنه

سيتم وضع حد أدنى للنقل السياحي وفقاً للمناطق السياحية المختلفة بما يتوافق مع نسب ارتفاع الأسعار بها وسعر الفائدة ومعدل التضخم الحالي (سعد، 2016).
ووفقاً للدراسة التي قام بها معوض (2017)، هناك العديد من النتائج السلبية لتحرير سعر الصرف على الأداء الاقتصادي لشركات السياحة المصرية وتحديداً تلك المتخصصة في مجال السياحة الدينية، وكذلك العاملين فيها، نتيجة ارتفاع أسعار البرامج السياحية بشكل كبير، والذي أدى بدوره إلى تراجع انخفاض معدل الإقبال على الحج والعمرة بصورة واضحة. كما نتج عن هذا القرار أيضاً قيام شركات الطيران بزيادة أسعار التذاكر مما أثر بشكل كبير على نسبة الطلب على البرامج المقدمة.

ويرى بعض الباحثين (حسين ومبارك، 2018) أن هناك العديد من النتائج السلبية لتحرير سعر الصرف عام 2016 على الإقتصاد المصري عموماً من أهمها تراجع الاحتياطات الدولية وهبوط نسبة تغطيتها للواردات، الأمر الذي ترتب عليه خلال العامين الماضيين انخفاض الصادرات بمعدل 19% وزيادة الواردات بمعدل 5%، كما زاد عجز الميزان التجاري، وتراجعت الإيرادات السياحية مما نتج عنها تراجع فائض ميزان الخدمات بمعدل 50% تقريباً. كما أن هناك تأثير ملحوظ لتحرير سعر الصرف على الإستثمار المحلي، فعلى الرغم من زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 56% في العام المالي 2015/2014، إلا أنه تراجع بأكثر من 76% في الربع الأخير من العام ذاته.

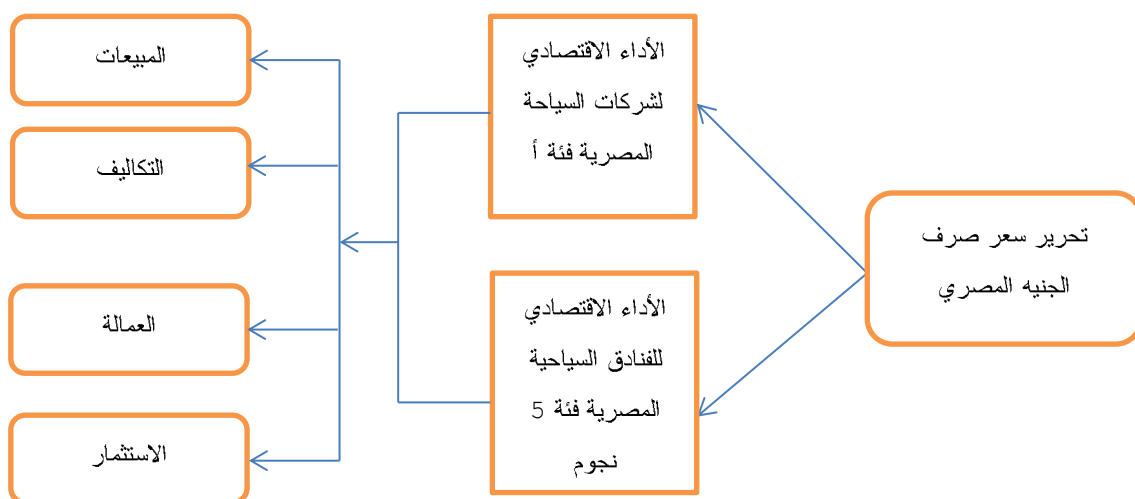
ولقد تباينت كذلك آراء مستثمري قطاع السياحة والفنادق حول تأثير قرار تحرير سعر الصرف 2016 على هذين القطاعين. فبالرغم من رؤية البعض أن المقصد السياحي المصري أصبح أكثر جاذبيةً للسائحين الوافدين لمصر، يرى البعض الآخر أن هذه القرار له عدة تأثيرات سلبية، من حيث ارتفاع تكاليف جميع لوازم التشغيل والتأسيس التي يحتاجها قطاعي السياحة والفنادق خاصةً زيادة أسعار المواد البترولية والوقود وارتفاع تكاليف المواد الخام، كما أنه تسبب في مضاعفة القروض التي حصل عليها المستثمرون لاستكمال بناء مشروعات الفنادق والمنتجعات بالمناطق السياحية المختلفة لثلاثة أضعاف، خاصةً وأن معظم هؤلاء المستثمرين حصلوا على قروض بالدولار عندما كان سعر الدولار يتراوح ما بين 6 إلى 7 جنيهاً فقط، بالإضافة إلى التزامهم بسداد أقساط الأراضي والمخصصة لبناء تلك المشروعات التي حصلوا عليها من هيئة التنمية السياحية بسعر الدولار الجديد وهو ما يضاعف من الأعباء الملقاة على عاتقهم في ظل استمرار انحسار الحركة السياحية الوافدة لمصر. ومن ثم يعاني مستثمرو قطاع السياحة والفنادق من زيادة تكاليف التشغيل والصيانة إلى جانب التضخم المتزايد، في الوقت الذي لم يتم فيه زيادة أسعار البرامج السياحية والغرف

الفندقية بل مازالت أسعارها متدنية إلى حد بعيد. كما ازدادت أعداد الفنادق والمنتجات التي أغلقت ابوابها في مناطق الجذب السياحي المختلفة نتيجة للانخفاض الشديد في أعداد السائحين، بل وصل الأمر إلى توقف الحركة والنشاط بشكل نهائي في الكثير منها، أو قيام بعض الفنادق بإعادة هيكلة لبعض أقسامها من خلال الدمج أو الإغلاق، إلى جانب إنهيار معظم البنية التحتية التي ضحها المستثمرون في العديد من المدن السياحية والتي قد تتجاوز 500 مليار جنيه نتيجة توقف أعمال الصيانة والتطوير خلال السنوات الماضية نظراً للانخفاض الشديد في الإيرادات السياحية والفندقية (القطان، 2017).

منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وبناءً على ما تم توضيحه في الإطار النظري، يمكن تصميم إطار نظري مقترح تهدف الدراسة إلى إختباره وذلك على النحو التالي:

شكل 1: إطار الدراسة المقترح



بناءً على الإطار السابق، تشتمل الدراسة على متغير مستقل وهو "تحريير سعر الصرف الجنيه المصري"، إلى جانب متغيرين تابعين وهما: الأداء الاقتصادي لشركات السياحة المصرية فئة "أ"؛ والأداء الاقتصادي للفنادق السياحية المصرية فئة "5" نجوم. ويتضمن كل متغير تابع أربعة مؤشرات وهي (المبيعات، والتكاليف، والعمالة، والاستثمار). ومن ثم يمكن صياغة فروض الدراسة كالتالي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحريير سعر صرف الجنيه والأداء الاقتصادي لشركات السياحة المصرية فئة "أ" بالقاهرة.

وينبثق عن الفرضية الأولى أربعة فرضيات فرعية هي:

1/1/ يوجد علاقة تأثير معنوي بين تحريير سعر الصرف وحجم مبيعات الشركات السياحية.

2/1/ يوجد علاقة تأثير معنوي بين تحرير سعر الصرف وحجم التكاليف داخل الشركات السياحية.

3/1/ يوجد علاقة تأثير معنوي بين تحرير سعر الصرف والعمالة داخل الشركات السياحية.

4/1/ يوجد علاقة تأثير معنوي بين تحرير سعر الصرف ومعدلات الاستثمار في النشاط السياحي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحرير سعر صرف الجنيه والأداء الاقتصادي للفنادق المصرية فئة "5 نجوم" بالقاهرة.

وينبثق عن الفرضية الثانية أربعة فرضيات فرعية هي:

1/2/ يوجد علاقة تأثير معنوي بين تحرير سعر الصرف وحجم المبيعات داخل الفنادق السياحية.

2/2/ يوجد علاقة تأثير معنوي بين تحرير سعر الصرف وحجم التكاليف داخل الفنادق السياحية.

3/2/ يوجد علاقة تأثير معنوي بين تحرير سعر الصرف والعمالة داخل الفنادق السياحية.

4/2/ يوجد علاقة تأثير معنوي بين تحرير سعر الصرف ومعدلات الاستثمار الفندقية.

ومن أجل اختبار فرضي الدراسة وتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على المنهج الكمي (الوصفي التحليلي)، باستخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية للدراسة (الشيشيني، 2006؛ رفعت وفوزي، 2011). حيث تم تصميم استمارة استبيان استناداً إلى أدبيات وأهداف الدراسة. وبعد ذلك تم عرض بيانات قائمة الاستبيان على مجموعة من الخبراء والأكاديميين المتخصصين في موضوع الدراسة، للتأكد من سلامة الصياغة ووضوح المصطلحات المستخدمة وأهمية الأسئلة وترتيبها ومدى الإجابة عليها، تلي ذلك إعدادها بشكلها النهائي بعد إجراء التعديلات الطفيفة عليها. حيث تم تصميم استمارة لشركات السياحة المصرية فئة "أ" وأخرى خاصة بالفنادق السياحية المصرية فئة "5 نجوم". ويتكون الشكل النهائي لاستمارة الاستبيان من 21 عنصراً، تم تقسيمها لستة أجزاء رئيسية. فالجزء الأول من استمارة الاستبيان يتناول تحرير سعر الصرف وعلاقته بالأداء الاقتصادي (عنصر واحد) لكل من الشركات السياحية والفنادق السياحية محل الدراسة. ويتناول الجزء الثاني أثر تحرير سعر الصرف على حجم المبيعات (5 عناصر) في كل من شركات السياحة المصرية فئة "أ" والفنادق السياحية فئة الخمس نجوم بالقاهرة. ويحتوي الجزء الثالث على العناصر الخاصة بأثر تحرير سعر الصرف على التكاليف (4 عناصر) في كل من شركات السياحة والفنادق محل الدراسة. ويتضمن الجزء الرابع أثر تحرير سعر الصرف على العمالة (4 عناصر) في

كل من الشركات والفنادق السياحية فئة الخمس نجوم. أما الجزء الخامس فيشمل أثر تحرير سعر الصرف على الاستثمار في المجال السياحي والفندقي (4 عناصر). ويحتوي الجزء السادس على البيانات الديموغرافية مثل (عدد العاملين في المؤسسة، والسن، والخبرة الوظيفية للمبحوثين). ولقد تم قياس جميع المتغيرات الموجودة في الأقسام الخمسة الأولى من الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت، وذلك من خلال وضع خمسة أوزان تتراوح من (1= "غير موافق بشدة": 5= "موافق بشدة").

هذا ويتكون مجتمع الدراسة من شركات السياحة المصرية فئة "أ" في القاهرة، والبالغ عددها 1247 شركة في مصر (قطاع الشركات السياحية، 2016). إلى جانب الفنادق السياحية فئة الخمس نجوم في القاهرة، والبالغ عددهم 33 فندقاً (غرفة المنشآت الفندقية، 2016). وتم اختيار مديري الشركات والفنادق محل الدراسة ذلك لأنهم أكثر المبحوثين درايةً بعمل المؤسسات التي ينتمون إليها، ومن ثم المساهمة في الإجابة على أسئلة الاستبيان بصورة تخدم أهداف الدراسة. كما تم التركيز على تلك الفئة من الشركات والفنادق السياحية لكبر حجمها وتعدد أقسامها وأنشطتها، ولتوافر القدرات المادية والمالية والبشرية فيها. كما تم اختيار مدينة القاهرة، ذلك لأن بها ما يقارب 57% من إجمالي الشركات السياحية فئة "أ" في مصر، كما تشتمل على نسبة 21% من الفنادق فئة الخمس نجوم في مصر. ولتحديد حجم العينة تم استخدام معادلة روبيرت ماسون¹ (الطائي، 2012) كالتالي:

$$n = \left[\frac{M}{(S^2 \times (M - 1)) \div pq} \right] + 1$$

وبناءً على المعادلة السابقة، يمكن توضيح حجم العينة ومعدل الاستجابة في الجدول رقم (2):

جدول 2: حجم العينة ومعدل الاستجابة

نوع العينة	حجم العينة	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المقبولة	معدل الاستجابة
مديري الشركات السياحية فئة أ بالقاهرة	293	300	200	67%
مديري الفنادق السياحية فئة الخمس نجوم بالقاهرة	30	33	23	70%
الإجمالي	327	333	223	68%

¹حيث أن: (M) حجم المجتمع، و (S) لقسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة 1.96 على معدل الخطأ 0.05، و (p) نسبة توافر الخاصية وهي 0.50، و (q) النسبة المتبقية للخاصية وهي 0.50

ولقد تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة في الفترة من شهر نوفمبر 2017¹ حتى نهاية شهر فبراير 2018. وتم استخدام بعض المقاييس الاحصائية كتحليل الصدق والثبات، والمتوسط والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار لاختبار المعنوية وقياس صحة فروض الدراسة (طبية، 2008).

نتائج الدراسة

قياس المصدقية والثبات لأداة الإستبيان

تم قياس مصداقية محتوى الإستبيان الخاص بشركات السياحة من خلال معامل Corrected Item-Total Correlation (CITC)، ويتضح من تحليل النتائج بالجدول (3) أن قيمة المعامل CITC لجميع عناصر المتغيرات تتراوح ما بين (0.60 - 0.88)، وهذا يدل على صدق وصلاحيه محتوى أداة الدراسة المستخدمة (Netemeyer, Bearden, & Sharma, 2003).

جدول 3: تحليل المصدقية والثبات لأداة الدراسة الخاصة بشركات السياحة فئة "أ"

قيمة ألفا كرونباخ	CITC	المتغيرات/العناصر
المبيعات:		
0.88	0.88	تشجيع السياحة الوافدة إلى مصر نتيجة رخص الأسعار
	0.78	زيادة المبيعات نتيجة انخفاض أسعار البرامج السياحية خاصة للسياحة الوافدة
	0.67	رفع القوة الشرائية للسائحين نتيجة انخفاض الأسعار والذين ينفقون بالدولار
	0.73	قدرة الشركة على تقديم برامج سياحية جديدة لأسواق غير تقليدية
	0.74	قدرة الشركة على تقديم برامج بأسعار تنافسية للسوق السياحي
التكاليف:		
0.87	0.76	زيادة قيمة تذاكر الطيران
	0.79	ارتفاع تكلفة الوقود ومن ثم زيادة تسعيرة النقل السياحي الداخلي
	0.76	ارتفاع تكاليف التسويق السياحي للبرامج والخدمات السياحية التي تقدمها الشركات
	0.60	ارتفاع تكاليف التشغيل السنوية عمومًا داخل الشركات السياحية
العمالة:		
0.89	0.71	زيادة أجور العاملين داخل الشركات السياحية
	0.72	ترك بعض العاملين للعمل نتيجة انخفاض الأجور بسبب انخفاض قيمة الجنيه

1 تم تجميع البيانات بعد مرور عام من قرار تحرير سعر الصرف، حتى يتم الوصول لنتائج واقعية ناجمة عن هذا القرار.

	0.78	قيام بعض الشركات بإعادة هيكلة لبعض أقسامها من خلال الدمج أو إغلاق أحد الأقسام
	0.82	توقف بعض أقسام الشركات السياحية عن العمل وإنهاء التعاقد مع العاملين بها
الاستثمار السياحي:		
0.89	0.70	ارتفاع تكاليف المواد والمنتجات المستوردة
	0.82	زيادة القروض وارتفاع معدل الفائدة عليها
	0.78	ارتفاع تكاليف التجهيزات للشركات السياحية
	0.73	انخفاض معدلات الاستثمار للشركات السياحية بصفة عامة

كما تم قياس ثبات¹ نموذج الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، ويتضح من تحليل النتائج بالجدول (3) أن قيم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) أكبر من (0.7) لجميع متغيرات الدراسة، وهي قيم مرتفعة وتشير إلى أن أداة الدراسة المستخدمة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج والوثوق بها (أبو زينة والبطش، 2007؛ Streiner, 2003؛ Hair, et al., 2006؛ Vogt, 2007).

وينطبق الحال ذاته على الفنادق فئة الخمس نجوم، حيث يتبين من تحليل النتائج بالجدول (4) أن قيمة معامل CITC لجميع العناصر الخاصة بالفنادق محل الدراسة تتراوح ما بين (0.61-0.87)، وهذا يدل على مصداقية محتوى الأداة المستخدمة في الدراسة. كما يتضح أيضاً أن قيم ألفا كرونباخ أكبر من (0.7) لجميع متغيرات الاستبيان، وهي قيم مرتفعة وتشير إلى أن أداة الدراسة المستخدمة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

جدول 4: تحليل المصداقية والثبات لأداة الدراسة الخاصة بالفنادق فئة الخمس نجوم

قيمة ألفا كرونباخ	CITC	المتغيرات/العناصر
المبيعات		
0.88	0.70	زيادة نسبة الإشغال في الفنادق
	0.81	انخفاض أسعار كافة الخدمات المقدمة في الفنادق
	0.61	رفع القوة الشرائية للسائحين نتيجة انخفاض الأسعار
	0.85	زيادة قدرة الفندق على استهداف شرائح جديدة من السوق
	0.61	زيادة قدرة الفندق على تقديم خدمات فندقية جديدة بأسعار تنافسية
التكاليف		
0.88	0.82	ارتفاع تكاليف المواد الخام (أغذية ومشروبات... الخ) داخل الفنادق

1. يعني ثبات الاستبيان أن تعطي هذه الاستمارة النتيجة ذاتها لو تم إعادة توزيعها علي عينة الدراسة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط

	0.87	ارتفاع تكلفة الصيانة داخل الفنادق
	0.68	ارتفاع تكاليف التسويق للخدمات التي تقدمها الفنادق
	0.61	ارتفاع تكاليف التشغيل بصفة عامة داخل الفنادق
العمالة		
0.84	0.66	زيادة أجور العاملين داخل الفنادق السياحية
	0.62	ترك بعض العاملين للعمل نتيجة انخفاض قيمة الأجور
	0.65	قيام بعض الفنادق بإعادة هيكلة لبعض أقسامها من خلال الدمج أو إغلاق أحد الأقسام بها
	0.78	توقف بعض أقسام الفنادق عن العمل وإنهاء التعاقد مع العاملين بها
الاستثمار الفندقية		
0.89	0.75	ارتفاع تكاليف المواد الخام والسلع المستوردة
	0.78	زيادة القروض وارتفاع معدل الفائدة عليها
	0.77	ارتفاع تكاليف التجهيزات والانشاءات للفنادق السياحية
	0.74	انخفاض معدلات الاستثمار في قطاع الفنادق بصفة عامة

التحليل الوصفي للنتائج

تشير النتائج بالجدول (5) إلى موافقة المبحوثين في الشركات السياحية على وجود أثر لتحريـر سعر الصرف على الأداء الاقتصادي لشركات السياحة فئة "أ"، حيث بلغت قيمة المتوسط "4.06" وهي أقرب إلى القيمة "4" الدالة على الموافقة. كما يتضح أيضاً موافقة المبحوثين على وجود تأثير لتحريـر سعر الصرف على حجم المبيعات للشركات السياحية فئة "أ"، حيث بلغت قيمة المتوسط "3.91". كما يتضح موافقتهم على وجود تأثير لتحريـر سعر الصرف على كل من التكاليف داخل الشركات السياحية فئة "أ"، حيث بلغت قيمة المتوسط "3.89"، وكذلك العاملين داخل تلك الشركات (3.85). كما يتبين موافقة المبحوثين بقيمة المتوسط "3.96" - تجاه تأثير تحريـر سعر الصرف على عملية الاستثمار السياحي. وتدل قيم الانحراف المعياري لجميع المتغيرات المبينة بالجدول (5) عدم وجود تشتت بين آراء المبحوثين تجاه تلك التأثيرات.

جدول 5: أثر تحريـر سعر الصرف على الأداء الاقتصادي لشركات السياحة والفنادق محل الدراسة

الفنادق السياحية فئة الخمس نجوم		الشركات السياحية فئة "أ"		المتغيرات
الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	
1.06	4.30	0.91	4.06	تحريـر سعر الصرف
1.00	3.98	1.25	3.91	المبيعات
0.83	3.85	1.04	3.89	التكاليف

0.66	3.86	0.96	3.85	العمالة
0.63	4.12	0.93	3.96	الاستثمار

كما يشير تحليل النتائج الخاصة بالفنادق محل الدراسة بالجدول (5) إلى موافقة الباحثين وجود تأثير لتحرير سعر الصرف على الأداء الاقتصادي للفنادق محل الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط "4.30" وهي أقرب للقيمة "4" الدالة على الموافقة. كما يتضح أيضاً موافقة الباحثين على وجود تأثير تحرير سعر الصرف على كل من: حجم المبيعات (3.98)، وحجم التكاليف (3.85)، والعمالة (3.86). إلى جانب تأثيره على عملية الاستثمار داخل قطاع الفنادق المصري (4.12). كما تدل جميع قيم الانحراف المعياري للمتغيرات الموضحة بالجدول (5) إلى عدم وجود تشتت بين آراء الباحثين تجاه تلك المؤشرات.

اختبار فروض الدراسة

لقياس تأثير تحرير سعر الصرف على الأداء الاقتصادي لكل من الشركات السياحية فئة "أ" والفنادق فئة الخمس نجوم، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي لتحديد تأثير تحرير سعر الصرف على أربعة عوامل تابعة وهي (المبيعات، والتكاليف، والعمالة، والاستثمار).

إختبار الفرضية الأولى

فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالشركات السياحية فئة "أ"، يتضح من التحليل بالجدول (6) أن قيمة F لمتغير "المبيعات" تساوي "245.45" بمستوي معنوية أقل من "0.01"، وبلغت "201.53" بمستوي معنوية أقل من "0.01" بالنسبة لمتغير التكاليف، كما بلغت قيمة F لمتغير العمالة "178.26" بمستوي معنوية أقل من "0.01"، وبالنسبة لمتغير الاستثمار فقد بلغت قيمة F "178.22" بمستوي معنوية أقل من "0.01". ولعل هذا يدل على صحة التحليل والنموذج المستخدم في الدراسة.

جدول 6: نموذج إنحدار أثر تحرير سعر الصرف على الأداء الاقتصادي لشركات السياحة فئة "أ"

النموذج	B	Beta	قيمة T	Sig.	قيمة R ²	قيمة F	Sig.
حجم المبيعات							
الثابت	1.13		6.25	0.00	0.55	245.45	0.00
تحرير سعر الصرف	0.68	0.74	15.67	0.00			
حجم التكاليف							
الثابت	1.05		5.13	0.00	0.50	201.53	0.00
تحرير سعر الصرف	0.70	0.71	14.19	0.00			
العمالة							
الثابت	1.26		6.31	0.00	0.47	178.26	0.00

			0.00	13.35	0.68	0.64	تحرير سعر الصرف
معدلات الاستثمار							
	178.22		0.00	7.57		1.35	الثابت
0.00		0.47	0.00	13.35	0.68	0.62	تحرير سعر الصرف

كما يتضح من الجدول (6) تأثير تحرير سعر الصرف على حجم المبيعات داخل الشركات السياحية فئة "أ" ($\beta = 0.744$, $p < 0.01$) وبذلك تم اثبات صحة الفرضية 1/1، تلي ذلك تأثيره على التكاليف داخل تلك الشركات ($\beta = 0.710$, $p < 0.01$) وبذلك تثبت صحة الفرضية 2/1، ثم تأثيره على العمالة داخل الشركات السياحية محل الدراسة ($\beta = 0.688$, $p < 0.01$) وبذلك تثبت صحة الفرضية 3/1، وأخيراً تأثيره على حجم الاستثمار ($\beta = 0.688$, $p < 0.01$) وبذلك تم إثبات صحة الفرضية 4/1. كما يتضح أيضاً أن قيمة معامل التحديد لمتغير حجم المبيعات داخل الشركات السياحية ($R^2 = 0.55$) وتعني أن تحرير سعر الصرف يفسر 55% من العناصر المتعلقة بالمبيعات داخل الشركات السياحية. كما أن تحرير سعر الصرف يوضح 50% من العناصر المرتبطة بالتكاليف داخل الشركات السياحية ($R^2 = 0.50$). في حين أنه يوضح 47% لكل من عناصر المتعلقة بمتغيري العمالة والاستثمار داخل الشركات السياحية فئة "أ"، حيث بلغت قيمة معامل التحديد للمتغيرين ($R^2 = 0.47$).

إختبار الفرضية الثانية

في سبيل اختبار صحة الفرضية الثانية للدراسة والخاصة بالفنادق، يتضح من تحليل النتائج بالجدول (7) أن قيمة F لمتغير "المبيعات" تساوي "12.20" بمستوي معنوية أقل من "0.01"، كما بلغت قيمة F "8.60" بمستوي معنوية أقل من "0.01" بالنسبة لمتغير "التكاليف"، وبلغت لمتغير "العمالة" بلغت "14.42" بمستوي معنوية أقل من "0.01"، وبالنسبة لمتغير "الاستثمار" فقد بلغت قيمة F "13.77" بمستوي معنوية أقل من "0.01". ولعل هذا يؤكد على صحة التحليل والنموذج المستخدم في الدراسة.

جدول 7: نموذج إحدار أثر تحرير سعر الصرف على الأداء الاقتصادي للفنادق فئة الخمس نجوم

النموذج	B	Beta	قيمة T	Sig.	قيمة R ²	قيمة F	Sig.
حجم المبيعات							
الثابت	1.95		3.27	0.00	0.39	12.20	0.00
تحرير سعر الصرف	0.47	0.61	3.49	0.00			
التكاليف							
الثابت	1.89		2.75	0.01	0.29	8.60	0.00
تحرير سعر الصرف	0.45	0.54	2.93	0.00			
العمالة							

0.00	14.42	0.41	0.00	4.34		2.08	الثابت
			0.00	3.79	0.64	0.41	تحرير سعر الصرف
حجم الاستثمار							
0.00	13.77	0.40	0.00	4.84		2.36	الثابت
			0.00	3.71	0.63	0.41	تحرير سعر الصرف

كما تشير النتائج بالجدول (7) إلى وجود تأثير لتحرير سعر الصرف على حجم المبيعات داخل الفنادق فئة الخمس نجوم ($\beta = 0.606$, $p < 0.01$) وبذلك تثبت صحة الفرضية 1/2، تلي ذلك تأثيره على التكاليف داخل الفنادق محل الدراسة ($\beta = 0.539$, $p < 0.01$) وبذلك تثبت صحة الفرضية 2/2، ثم تأثيره على العمالة داخل الفنادق السياحية ($\beta = 0.638$, $p < 0.01$) وبذلك تثبت صحة الفرضية 3/2، وأخيراً تأثيره على حجم الاستثمار داخل قطاع الفنادق ($\beta = 0.629$, $p < 0.01$) وبذلك تم إثبات صحة الفرضية 4/2. كما يتضح أيضاً أن قيمة معامل التحديد لمتغير حجم المبيعات ($R^2 = 0.39$) وتعني أن تحرير سعر الصرف يفسر 39% من العناصر المتعلقة بالمبيعات داخل الفنادق المصرية. كما يتضح أن تحرير سعر الصرف يوضح 29% من العناصر المرتبطة بالتكاليف داخل الفنادق فئة الخمس نجوم ($R^2 = 0.29$). في حين أنه يوضح 41% من عناصر المتعلقة بمتغير العمالة ($R^2 = 0.41$) داخل الفنادق، ويفسر 40% من العناصر المرتبطة بالاستثمار داخل قطاع الفنادق في مصر ($R^2 = 0.40$).

مناقشة النتائج

توصلت الدراسة إلى وجود أثر لتحرير سعر الصرف على أداء شركات السياحة فئة "أ" من الناحية الاقتصادية. حيث تبين وجود تأثير لتحرير سعر الصرف على حجم المبيعات للشركات السياحية محل الدراسة. ولعل هذا يتفق مع ما تم ذكره في بعض الأدبيات مثل (الشرييني، 2008؛ جمال، 2016) والتي أكدت أن تحرير سعر الصرف سوف يؤدي إلى تشجيع السياحة الوافدة إلى مصر، وزيادة المبيعات نتيجة انخفاض أسعار البرامج السياحية، ومن ثم رفع القوة الشرائية للسائحين الوافدين. كما اتضح أيضاً وجود تأثير لتحرير سعر الصرف على التكاليف داخل الشركات السياحية "فئة أ". ولعل هذا يتفق مع ما ذكر في الإطار النظري للدراسة مثل (زيدان، 2016؛ سعد، 2016؛ معوض، 2017) بأن تحرير سعر الصرف سوف يزيد من قيمة تذاكر الطيران وكذلك ارتفاع تكلفة الوقود ومن ثم ارتفاع أسعار البرامج السياحية خاصة للسياحة الداخلية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف التسويق السياحي للبرامج والخدمات السياحية التي تقدمها الشركات، إلى جانب ارتفاع تكاليف التشغيل داخل الشركات السياحية. وينطبق الحال ذاته فيما يتعلق بتأثير تحرير سعر الصرف على العاملين داخل الشركات السياحية في مصر، وذلك من خلال اضطرار بعض الشركات لزيادة أجور العاملين، إلى جانب ترك بعض

العاملين للعمل نتيجة انخفاض قيمة الأجور نتيجة تدني قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار من جهة وانخفاض الإيرادات من جهة أخرى، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة بسبب توقف بعض الشركات عن العمل، فضلاً عن قيام بعض الشركات بإعادة هيكلة لبعض أقسامها من خلال الدمج أو إغلاق أحد الأقسام بها. ولعل النتائج السابقة تتفق مع ما ذكر في بعض الدراسات السابقة مثل (معوض، 2017) وكذلك دراسة (حسين ومبارك، 2018)، والتي أكدت وجود أثر لتحرير سعر الصرف على العمالة داخل الشركات السياحية في مصر. كما تبين وجود تأثير لتحرير سعر الصرف على حجم الاستثمار السياحي في مصر، من خلال ارتفاع تكاليف المواد المستوردة، وزيادة القروض وارتفاع معدل الفائدة عليها، وارتفاع تكاليف التجهيزات للشركات السياحية وهذا يتفق مع أدبيات الدراسة مثل (القطان، 2017؛ حسين ومبارك، 2018)، والذين أكدوا أن تحرير سعر الصرف أثر بشكل كبير على معدلات الاستثمار السياحي بصفة عامة في مصر.

وفيما يتعلق بالفنادق السياحية، توصلت الدراسة إلى أن تحرير سعر الصرف له أثر كبير على الأداء الاقتصادي للفنادق الخمس نجوم. حيث أثر على حجم مبيعات الفنادق من خلال زيادة نسبة الحجوزات والإشغال في الفنادق نتيجة انخفاض أسعار كافة الخدمات والمنتجات التي تقدمها الفنادق، ومن ثم رفع القوة الشرائية للسائحين والذين ينفقون بالدولار مقابل الخدمات، ولكنه لم يحقق المستوى المطلوب من الإيرادات نتيجة ارتفاع التكاليف وخصوصاً التكاليف التشغيلية مثل ارتفاع أسعار المواد الخام وارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما كان له أثر على زيادة قدرة الفنادق على تقديم الخدمات والأنشطة الفندقية بأسعار تنافسية. ولعل هذا يتفق مع ما تم ذكره في الأدبيات مثل (سالم، 2016؛ جمال 2016) حول تأثير تحرير سعر الصرف على حجم المبيعات داخل الفنادق السياحية في مصر. كذلك أثر هذا القرار أدى إلى ارتفاع تكاليف المواد الخام داخل الفنادق، وارتفاع تكلفة الإصلاح والصيانة للمعدات والأجهزة، وارتفاع تكاليف كل من التسويق والعديد من التكاليف التشغيلية الأخرى داخل المؤسسات الفندقية. كما أن تحرير سعر الصرف كان له أثراً كبيراً على العاملين داخل الفنادق في مصر، وذلك من خلال ارتفاع أجور ومرتبات العاملين داخل بعض الفنادق السياحية، أو ترك بعض العاملين للعمل بقطاعات أخرى وارتفاع معدل دوران العمالة، إلى جانب توقف بعض الأنشطة والخدمات داخل الفنادق عن العمل أو قيامها بإعادة هيكلة لبعض أقسامها من خلال الدمج أو إغلاق أحد الأقسام بها. كما ظهر تأثير تحرير سعر الصرف على عملية الاستثمار داخل قطاع الفنادق المصري، من خلال فرض ضرائب جديدة، وارتفاع معدل الفائدة على القروض،

وارتفاع تكاليف التجهيزات والانشاءات للفنادق السياحية وهذا يتفق مع ما تم ذكره في الإطار النظري للدراسة مثل (القطان، 2017؛ حسين ومبارك، 2018).

التوصيات

من خلال أدبيات ونتائج الدراسة يمكن الوقوف على مجموعة من التوصيات لكي يمكن استغلال فوائد تحرير سعر صرف الجنيه المصري داخل قطاعي السياحة والفنادق في مصر، إلى جانب إيجاد حلول للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عن هذا القرار. ومنها قيام وزارة السياحة المصرية بإعداد خطة لتسويق السياحة الوافدة إلى مصر، وجذب أسواق سياحية جديدة في ظل انخفاض أسعار البرامج والخدمات السياحية، على أن تكون هذه الخطة بمشاركة جميع الجهات المسؤولة عن قطاعي السياحة والفنادق في مصر. فضلاً عن ضرورة السعي إلى زيادة المعروض من الخدمات السياحية والفندقية بعد التقدم الذي تحقق في الملف الأمني المصري خلال الآونة الأخيرة. كما يجب أن تعمل وزارة النقل بالتنسيق مع وزارة الداخلية على تحقيق الأمن والأمان على الطرق وفي وسائل المواصلات وبأماكن التجمعات الفندقية، كذلك لا بد من حل جميع المشكلات التي تعرقل نمو حركة السياحة في مصر لجذب السائحين الأجانب. إلى جانب تسهيل إجراءات الدخول لمصر خاصةً للسائحين العرب والأجانب، مع تشجيع مبادرة إلغاء التأشيرات لبعض دول الخليج. كذلك يجب إطلاق العديد من المبادرات التي تهدف ترشيد الاستهلاك واستخدام الموارد والمنتجات المحلية في قطاع الفنادق في مصر. وإلى جانب ما سبق، يجب العمل على تحقيق فائض من العملات الأجنبية في السوق المصرفي المصري مما يزيد من قيمة الجنيه المصري من خلال السيطرة على السوق. كذلك يجب العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة والفنادق بهدف خلق فرص عمل جديدة، وإحلال الواردات وزيادة الصادرات لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات. مع ضرورة وجود إجراءات فعالة تتخذها الحكومة لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، والعمل على تذليل كافة العقبات أمام كافة المستثمرين، والعمل على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار لتهيئة المجال وإعادة بناء وإنشاء الفنادق والمدن السياحية مرة أخرى. فضلاً عن ضرورة إعفاء المستثمرين الأجانب والعرب من دفع الضرائب لمدد وفترات تحددها الجهات المنوطة بذلك مع المستثمرين، بشرط إنشاء مشروعات تخدم القطاع مثل الفنادق والمراكز التجارية والملاهي. إلى جانب قيام الجهات المعنية بقطاعي السياحة والفنادق في مصر بوضع خطط وأفكار جديدة للبحث عن موارد بالعملة الأجنبية، وتفعيل دور الحكومة في القضاء على السوق السوداء للصرف التي تتميز بالعشوائية وعدم الشفافية والموضوعية، مع التأكيد على دور

البنك المركزي المصري في مساندة المشروعات السياحية والفندقية المتوقفة والمتعثرة مع ضرورة تنسيق كافة تعاملات إيداعات وتحويلات العملات الأجنبية الخاصة بكل قطاعي السياحة والفنادق من خلال بنك حكومي مصري محدد، لمتابعة دخل القطاع والرقابة عليه للتأكد من عدم تسريب العملة في السوق الموازي.

المراجع

الباجوري، خالد عبد الوهاب (2016). تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري، اتحاد الغرف العربية.

البنك المركزي المصري (2016). التقرير السنوي 2015-2016. تم الرجوع إليه يوم 2016/12/13 من موقع:

<http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx>

الحسن، تناصر جابر البشير (2015). قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان (للفترة من 1970 - 2013م)، مجلة العلوم الاقتصادية، الاصدار (6) العدد (2)، ص: 61-77.

الساعدي، صبحي حسون وعبد، أياد حماد (2011). أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدن مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 7. ص: 86-110.

الشربيني، أحمد رشاد (2008). أثر تغير سعر صرف الجنيه المصري على أداء القطاع السياحي في مصر دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

العباس، بلقاسم (2003). سياسات أسعار الصرف. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر 2003 السنة الثانية.

القطان، طاهر (2017). تأثير متباين لتحرير سعر الصرف على قطاع السياحة. تم الرجوع إليه يوم 2018/6/29 من موقع: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate>

المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2003). ماذا بعد تحرير سعر الصرف. العدد 13، فبراير 2003. برنه، عبد العزيز (2016). تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة، الجزائر.

جمال، صابرين (2016). القطاع السياحي: تحرير صرف أسعار الجنيه ينعش الحركة الواردة من الخارج. تم الرجوع إليه يوم 2018/6/29 من موقع: <http://www.vetogate.com/2441399>

حسني، خالد (2016-أ). ماذا يعني تحرير سعر الصرف. تم الرجوع إليه يوم 2016/12/13 من موقع: <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/11/03>

حسني، خالد (2016-ب). 8 دول حررت سعر العملة.. أين هي على خريطة العالم؟. تم الرجوع إليه يوم 2016/12/13 من موقع:

<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/11/03>

- حسين، محمد عبد المجيد ومبارك، كوثر (2018). أثر تحرير سعر الصرف علي الإستثمار المحلي في مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، مصر.
- حميدات، محمود (1996). مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- خلف، فليح حسن (2001). العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، القاهرة.
- زيدان، عائشة (2016). جريدة البورصة: هشام على: ارتفاع الدولار ليس له تأثير على القطاع السياحي. تم الرجوع إليه يوم 2018/6/29 من موقع: <https://www.alborsanews.com>
- سالم، عبد الحليم (2016). "مصر للسياحة": تحرير سعر الصرف حافظ على أسعار الفنادق والبرامج السياحية. تم الرجوع إليه يوم 2016/12/13 من موقع: <http://www.youm7.com/story>.
- سعد، أحمد (2016). جريدة البورصة: اتحاد النقل الجوي: خفض الجنيه يرفع أسعار تذاكر الطيران ويزيد من تكاليف التشغيل. تم الرجوع إليه يوم 2018/6/29 من موقع: <https://www.alborsanews.com>
- صفوت، محمد (2016). على رأسها الصين.. تجارب دولية في تحرير سعر الصرف. تم الرجوع إليه يوم 2016/12/13 من موقع: <http://alaangate.com/page.php?id=22868>
- طبية، أحمد (2008). مبادئ الاحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان.
- عرفة، علياء (2017). آثار تعويم الجنيه على الاقتصاد المصري. تم الرجوع إليه يوم 2018/6/25 من موقع: <http://youthmoth.com/post.php?pld=319>
- عمار، جعفري (2013). إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- قدي عبد المجيد (2004). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- قطاع الشركات (2016). توزيع الشركات السياحية في مصر تبعاً للفئات. وزارة السياحة المصرية.
- غرفة المنشآت الفندقية (2016). توزيع الفنادق السياحية في مصر تبعاً للفئات. وزارة السياحة المصرية.
- كردي، أحمد السيد (2018). دراسة سوق النقد بمصر. تم الرجوع إليه يوم 2018/6/28 من موقع: <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129280>
- هباش، فارس (2014). دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14. ص: 211-238.
- هيئة الاذاعة البريطانية BBC (2017). قرار البنك المركزي في الميزان. الآثار المتوقعة لتعويم الجنيه" يونس، محمود، مبارك، عبد النعيم، والوصال، كمال أمين (2004). إقتصاديات نفود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الاسكندرية.
- Aghion, P., Bacchetta, P., Ranciere, R., & Rogoff, K. (2009). Exchange rate volatility and productivity growth: The role of financial development. *Journal of monetary economics*, 56(4), 494-513.
- Benhima, K. (2012). Exchange rate volatility and productivity growth: the role of liability dollarization. *Open Economies Review*, 23(3), 501-529.
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. E., & Tatham, R. L. (2006). *Multivariate data analysis (Vol. 6)*: Pearson Prentice Hall Upper Saddle River, NJ.

- Netemeyer, R. G., Bearden, W. O., & Sharma, S. (2003). *Scaling procedures: Issues and applications*. London: Sage.
- Ozturk, I. (2006). Exchange rate volatility and trade: a literature survey. *International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies*, 3(1), 85-102.
- Streiner, D. L. (2003). Starting at the beginning: an introduction to coefficient alpha and internal consistency. *Journal of personality assessment*, 80(1), 99-103.
- Vogt, W. P. (2007). *Quantitative research methods for professionals*. London: Pearson Education, Inc.

The Impact of Exchange Rate Liberalization on the Economics of the Tourism and Hotels Industry in Egypt

Mohammad Soliman Mohammed Shedeed
Faculty of Tourism and Hotels, Fayoum University

Abstract

In recent years, Egypt has witnessed many economic developments in all sectors, following the decision of the Egyptian Central Bank to liberalize the exchange rate of the Egyptian pound in 2016, leaving it to the supply and demand movement and giving flexibility to the banks operating in buying and selling foreign exchange. According to economists, there will be many positive and negative economic influences of this decision on all service sectors in Egypt including tourism and hotels. This research aims to analyze the impact of exchange rate liberalization on the economic performance of the tourism and hotel sectors in Egypt. A quantitative approach adopted to discuss the results of the study, which was collected through the distribution of a questionnaire on a sample of the managers of travel agencies category "A", as well as managers of 5-star hotels in Cairo. The study revealed several effects to liberalize the exchange rate on the economic performance of both travel agencies and 5-star hotels in Cairo by measuring the impact on several economic indicators such as sales, cost, labor, and tourism investment in Egypt. This study is important for tourism institutions in Egypt to benefit effectively from the liberalization of the exchange rate, as well as finding alternatives and solutions to overcome the negative economic effects it faces in the labor market as a result of this decision.

Keywords: Exchange Rate Liberalization; Economic Impacts; Travel Agencies; Hotels; Egypt